

أثر عوامل الاستقرار النقدي على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستعمال معطيات البانل خلال الفترة 2015-1990.

بن عناية جلول: أستاذ محاضر. أ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة- الجزائر

مسعودي نادية: أستاذة مساعدة. أ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة- الجزائر

ملخص:

يعالج البحث موضوعا جوهريا ومهما ألا وهو محاولة معرفة أثر عوامل الاستقرار النقدي على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA والمتمثلة في (نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع، معدل التضخم، سعر الصرف الحقيقي)، وقد حاول البحث الربط بين جانبه النظري الذي ابتداء بمفهوم السياسة النقدية وأهدافها وأدواتها هذا من جهة، وإلى مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه وكذا سماته وأهميته من جهة أخرى، وانتهى بتحليل العلاقة النظرية بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، في حين تناول الجانب التطبيقي استخدام نماذج البانل في تحليل العلاقة بين عوامل الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي، وقد توصل إلى عدد من النتائج أبرزها: أن الفشل في تحقيق الاستقرار النقدي له انعكاسات سلبية في معدل النمو الاقتصادي في دول المنطقة.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، الاستقرار النقدي، النمو الاقتصادي، دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بيانات بانل.

Résumé

La présente recherche traite un sujet essentiel et très sensible en essayant de déterminer l'impact des facteurs de la stabilité monétaire, à savoir la croissance de la masse monétaire au sens large, le taux d'inflation et le taux de change réel sur la croissance économique dans les pays du Moyen Orient et Afrique du Nord (MENA). Notre travail est subdivisé en deux parties : Une partie consacré à déterminer le lien théorique entre la politique monétaire et la croissance économique à travers l'analyse, d'une part des approches théoriques de la politique monétaire, ses objectifs et ses outils, et d'autre part

du concept de la croissance économique, ses catégories, ses caractéristiques et son importance. L'autre partie aborde le côté pratique de la recherche qui consiste à utiliser les modèles de panel afin de déterminer la relation entre les facteurs de la stabilité monétaire et la croissance économique. Ainsi, notre étude a abouti à un ensemble de résultats notamment celle affirmant que l'incapacité d'atteindre la stabilité monétaire a des répercussions négatives sur la croissance économique dans la région du MENA.

Mots clés : Politique Monétaire, Stabilité Monétaire, Croissance Economique, MENA, Données de Panel.

أ. مقدمة:

تعد العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير في الدراسات النقدية والاقتصادية، وقد أخذت أبعاداً وأشكالا مختلفة من حيث تناول الموضوع. وفي هذا البحث استخدمت عدة مؤشرات نقدية من أجل دراسة وتحليل العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي ومدى التأثير بين المتغيرين.

وتعد السياسة النقدية من السياسات الأساسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في أية دولة من دول العالم. وتختلف طبيعة استعمال هذه السياسة من دولة إلى أخرى، وتختلف أغراضها أيضا حسب ظروف كل بلد، فبعض الدول توجه سياستها النقدية نحو تحقيق النمو الاقتصادي، والبعض الآخر منها توجه سياستها لمعالجة التضخم وبالتالي استقرار الأسعار، وغيرها من الأهداف مثل استقرار الأسواق المالية واستقرار أسواق صرف العملات. من هذا المنطلق جاءت إشكالية هذا البحث والتي يمكن صياغتها على النحو التالي: ما مدى تأثير متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)؟

ب. الإطار النظري للسياسة النقدية:

تعد السياسة النقدية العمود الرئيسي للسياسة الاقتصادية الكلية، وقد تزايد هذا الاهتمام مع تفاقم الأزمات المالية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد العالمي، كما ارتبط تطور فلسفة السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية الحديثة، خاصة النقدية منها بعد منتصف القرن الماضي، وقد نتج عن ذلك مفاهيم عدة للسياسة النقدية التي يمكن عرضها بالشكل التالي:

1- مفهوم السياسة النقدية:

لقد تعددت المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية كل بحسب الزاوية التي ينظر منها، فقد عرفها الاقتصادي إينزنج (Einzing): على أنها تشمل جميع القرارات والاجراءات النقدية بغض النظر عما اذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الاجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي(1).

ويرى كانت (kent) بأن السياسة النقدية هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الادارة النقدية لمراقبة وعرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين، كهدف الاستخدام الكامل وبنفس الاتجاه(2). كما تعرف كذلك بانها مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني(3). إذا فالسياسة النقدية هي مجموعة الاجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية.

2- أهداف السياسة النقدية:

تطورت أهداف السياسة النقدية مع تطور الفكر الاقتصادي، حتى أصبحت تتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام، اذ توصل واضعوا السياسة النقدية إلى أن الأهداف النهائية في الوقت الراهن سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية قد تركزت على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار- وكان من أبرز الأهداف التي سعت إليها النظرية الكلاسيكية- والارتفاع في مستوى التشغيل الكامل الذي أضافته النظرية الكينزية بعد أزمة الكساد في ثلاثينات القرن الماضي، ومن ثم تعزيز معدلات النمو الاقتصادي الذي أعطيت له الأهمية الكبيرة خلال فترة الستينيات، إلا أن الاقتصاديين قد أضافوا إلى السياسة النقدية هدفاً آخر يتمثل في الحد من معدلات الاختلال في ميزان المدفوعات ويمكن استعراض تلك الأهداف بشكل موجز:

1-2- تحقيق الاستقرار في الأسعار: يعد موضوع استقرار الأسعار شرطاً أساسياً لحسن سير الاقتصاد، اذ أن التقلبات التي تحصل في المستوى العام للأسعار من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوضع الاقتصادي (3)، فالتغير في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى حدوث تغيرات واضطرابات كبيرة في العلاقات الاقتصادية بين الدائن والمدين وبين المنتج والمستهلك وبين العامل وصاحب العمل وذلك في

داخل الدول وبين الدول، مما يترتب عليه بدوره حدوث عدم استقرار طويل الأمد يولد معه آثارا على قيمة وحدة النقد وعلى توزيع الدخل والثروة ومن ثم يترك آثارا اقتصادية وغير اقتصادية وخيمة(4).

2-2- تحقيق الاستخدام الكامل: تساهم السياسة النقدية بدور هام في تحقيق العمالة الكاملة (التشغيل الكامل) وتخفيض حجم البطالة. ففي حالة الكساد تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي الذي يساهم في رفع الطلب الفعال، فيزداد بذلك كل من الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد الوطني (5).

2-3- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع: ان النمو الاقتصادي يعد هدفا مهما تسعى اليه السياسة الاقتصادية في كل بلد، فبعد خروج البلدان المتحاربة من الحرب العالمية الثانية وخصوصا خلال مدة الخمسينات من القرن الماضي، وبروز البلدان التي كانت ترزخ تحت الحكم الأجنبي حتى ما بعد الحرب، أخذت تسعى إلى تطوير اقتصاداتها والعمل على تنميتها، فكان أمر طبيعي أن ينصرف جزء من اهتماماتها نحو انتهاج السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي فيها (6).

2-4- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: تسعى جميع الدول مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي إلى تحسين ميزان مدفوعاتها من خلال التغيير في عرض النقد اتساعا وانكماشاً للتأثير في العوامل الخاصة بقوة العرض والطلب في أسواق صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية (7). وتلعب السياسة النقدية دورا كبيرا في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات (العجز أو الفائض) وتحقيق التوازن فيه من خلال اتباع سياسة تعويم سعر الصرف على العكس من سياسة تثبيت سعر الصرف، حيث تكون السياسة المالية أكثر فعالية في تحقيق ذلك (8).

3- أدوات السياسة النقدية:

لقد ابتكر الفكر الاقتصادي مجموعة أدوات يمكن للسلطات النقدية استخدامها لتحقيق أهدافها السالفة الذكر وما تراه مناسبة في ادارة شؤونها النقدية والائتمانية، وبشكل عام يمكن تقسيمها إلى نوعين من الأدوات كما يلي:

3-1- الأدوات الكمية (التقليدية): تتمثل في:

3-1-1- سعر اعادة الخصم: يمثل سعر اعادة الخصم السعر الذي يفرضه البنك المركزي على المصارف التجارية مقابل اعادة خصم الأوراق التجارية التي لديها، والتي قامت هي بخصمها لصالح

زبائنها في وقت سابق، أو تلك الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على قروضه وسلفياته للمصارف التجارية (9).

3-1-2- عمليات السوق المفتوحة: يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأدوات المالية والسندات الحكومية (أذونات الخزينة) في السوق المالية بغية التأثير في حجم النقد على الاقتصاد أو التأثير على حجم احتياطات البنوك التجارية، فضلا عن تأثيرها على أسعار الفائدة (10).

3-1-3- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني: تعد هذه الوسيلة من الوسائل الحديثة التي تلجأ إليها البنوك المركزية في التأثير على مقدرة البنوك التجارية في تقديم الائتمان وخلق الودائع، وعادة ما يلجأ البنك المركزي إلى استخدامها للتأثير في عرض النقد من خلال تأثيره في تحديد نسبة من مجموع الودائع المصرفية لغرض الاحتفاظ بها في البنوك التجارية كاحتياطي قانوني (11).

3-2- الأدوات النوعية: تتمثل في:

3-2-1- تنظيم الائتمان: بموجب هذا النوع من الرقابة، يجري تنظيم الائتمان للأغراض التي يقدم من أجلها القرض، وذلك عن طريق قواعد واجراءات معينة (12).

3-2-2- الافناع الأدبي: عبارة عن ارشادات وتعليمات ونصائح يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه (13).

3-2-3- تحديد نسبة الودائع: وغالبا ما يتم اتباع هذا الأسلوب لغرض تقييد القروض المقدمة لتمويل الاستيراد، وتحصل عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات (14).

III. الإطار النظري للنمو الاقتصادي:

لقد أصبح النمو الاقتصادي اليوم جذرا لأهم المصطلحات التي يتناولها الباحثون الاقتصاديون و السياسيون في شتى المجتمعات، كونه أضحى العامل الأساسي و المعتمد عليه رسميا في قياس رقي و تقدم الأمم والمجتمعات. فكلما كانت قوتها و نشاطاتها الاقتصادية متطورة و الظروف التي تباشر فيها محفزة و شفافة، كلما زادت حظوظها في تولي مرتبات أعلى في سلم الترتيب العالمي. وعلى أساس التغييرات الايجابية أو السلبية المسجلة، يتقدم البلد أو يتأخر في القائمة.

1- مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه:

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وعلى العموم يمكن أن نعرف النمو الاقتصادي بالزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين (15).

ويرى **kuznets simon** أن هناك تصورين للنمو، أحدهما كمي و الآخر نوعي (16):

- النمو بالتصور الكمي: هو "الزيادة الدائمة للسكان و الناتج الفردي".

- أما النمو بالتصور النوعي، فيعرفه كما يلي: "هو التوسع في جهاز الإنتاج الذي يركز على

التطبيق الدائم للعلم، أي جهاز منظم من المعارف المتحكم فيها".

كما يعرف النمو الاقتصادي: "بحدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني

بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" (17).

نلاحظ من خلال هذه التعاريف المقترحة للنمو الاقتصادي، أنها تتفق حول أن النمو الاقتصادي ما

هو إلا عبارة عن الزيادة المستمرة في الناتج الوطني الحقيقي، وعلى أنه مقياس كمي قابل للقياس ويحدث بتلقائية، كنتيجة لزيادة في استغلال الطاقة الانتاجية.

ويمكن تقسيم النمو الاقتصادي على أنواع عدة و هي (18):

- **النمو المتوازن:** وهو نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة انماء متساويا ومتناسقا بحيث يتحقق بمجموعه نموا منتظما وسليما ومتكاملا يسهل نقل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة متقدمة من النمو، ومن أهم رواده شومبيتر ونيركسه وأرثر لويس ورودان وكينز و رانجر.
- **النمو غير المتوازن:** هو نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة نموا مترابطا لكن غير متساو أو متماثل بشرط أن لا يذهب أحد القطاعات الاقتصادية أو أحد فروع الانتاج بعيدا جدا عن خط سير النمو العام للاقتصاد الوطني كما يراها هيرشمان.
- **النمو الفاسي:** وهو النمو الذي يجسد حالة افادة شريحة الأغنياء والرأسماليين من عوائد النمو، ويقع الملايين من أفراد المجتمع عند المستويات المتدنية للمعيشة والفقر المدقع مثل البرازيل والمكسيك.
- **النمو الخانق:** وهو النمو الذي لا يصاحبه توسع في النمو الديمقراطي وتمكين المرأة، وهذا النوع من النمو الاقتصادي ساد العديد من الدول التي تقدمت في الجانب الاقتصادي، لكن أنظمتها

السياسية أتمت بالقمع والاضطهاد وكم الأصوات الداعية لمزيد من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مثل تشيلي وجنوب أفريقيا.

2. سمات النمو الاقتصادي وأهميته:

سيمون كوزنتس أوضح ستة خصائص للنمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة وسنذكر هذه الخصائص كما يلي (19):

- ✓ المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني؛
- ✓ معدلات مرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج؛
- ✓ المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي؛
- ✓ المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي؛
- ✓ الامتداد الاقتصادي الدولي؛
- ✓ الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي.

أما عن أهمية النمو الاقتصادي فتظهر في (20):

- زيادة الأجور الحقيقية، أي زيادة في دخل الفرد الحقيقي مما يؤدي إلى رفع القدرة الشرائية لدى الأفراد و القضاء على الفقر؛
- القضاء على تلوث البيئة دون تناقص في حجم الاستهلاك و الاستثمار و الإنتاج؛
- زيادة عائدات الدولة و بالتالي يسهل لها مهامها المختلفة و يدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج و الدفاع، كما أن النمو الاقتصادي يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد و ضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة و التعليم، بالإضافة إلى أن تدقيق الدولة و بحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء استراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو، وذلك بناء على إحصائيات و معطيات ميدانية.

3. التأسيس النظري لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي:

اتفقت جميع المدارس الاقتصادية والنظرية على أن هناك علاقة طردية بين السياسة النقدية والنمو في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التوظيف والتضخم في الآجال القصيرة والطويلة (21).

3-1- النظرية النقدية: يرى النقديون أن العلاقة بين نمو الناتج المحلي الاجمالي وحجم النقود المتاحة في الاقتصاد تتجه من كمية النقود إلى الناتج المحلي. مما يعكس الأثر الذي يتركه التغير في كمية النقود المعروضة على الناتج المحلي الاجمالي. وفي الواقع، أن هذه الفرضية تعود في الأصل إلى المدرسة الكلاسيكية ولا سيما إلى فيشر، حيث يرون أن التغير في عرض النقود هو السبب الرئيسي للتقلبات في مستوى الانتاج والعمالة في الأجل القصير، وإلى تقلبات الأسعار في الأجل الطويل.

وكنتيجة لذلك، فإن التغير في المستوى العام للأسعار يمكن علاجه عن طريق التحكم في عرض النقود. ففي حالة حدوث ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار (تضخم) ترى النظرية النقدية، أن تقييد عرض النقود يكبح جماح الزيادة في الانفاق الكلي. أما في حالة الركود، فان النظرية تتصح بزيادة معدل نمو عرض النقود، لأن ذلك سوف يعمل على زيادة مستوى الانتاج المحلي من السلع والخدمات وليس الأسعار.

3-2- النظرية الكينزية: ترى النظرية الكينزية الحديثة، استنادا إلى أفكار جون ماينارد كينز مؤسس هذه المدرسة ، وإلى أفكار فيليبس، أن الاقتصاد الذي يعاني من حالة نقص التشغيل يحتاج إلى زيادة محددة في الطلب الكلي إما عن طريق زيادة الانفاق الحكومي أو عن طريق زيادة عرض النقد، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي الفعال، فتتزايد المبيعات وتزداد أرباح المنتجين مما يغريهم بزيادة التوظيف. وهكذا يمكن أن ينتقل الاقتصاد من حالة التشغيل غير الكامل إلى حالة التشغيل الكامل، ويمكن أن يستمر الطلب بالزيادة ، فيؤدي إلى حدوث التضخم الجزئي أو التضخم المرغوب فيه. فترتفع الأسعار وتحدث بعض الاختناقات في الاقتصاد. أما في حالة التشغيل غير الكامل، فان كينز يميل إلى استمرار الزيادة في الدخل عن طريق الانفاق العام أو عن طريق زيادة الاصدار النقدي. لكن في حالة التشغيل الكامل يمكن أن يميل الأفراد إلى الاكتناز، بحيث لا تؤدي زيادة النقود إلى زيادة حجم الطلب الكلي. ويرى كينز، في حالة التشغيل الكامل، ضرورة زيادة معدلات الضرائب ورفع أسعار الفائدة، لكي ينخفض طلب الاستثمار وينخفض بالتالي الانتاج، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الدخل والطلب الكلي.

IV. الجانب التطبيقي لأثر عوامل الاستقرار النقدي على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA):

سنحاول في هذا الجانب تقديم عرض مفصل للنموذج المستخدم في التحليل القياسي بما فيه عينة الدراسة، بالإضافة إلى عرض نتائج التقدير و التحليل القياسي لنموذج انحدار النمو لمجموعة الدول المدرجة في الدراسة.

1. عينة الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة في التحليل بيانات البانل (مقطع عرضي وسلاسل زمنية) لذلك فهي تعتبر التعامل مع عدد N من الوحدات المقطعية i الممثلة بـ 11 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي: الجزائر، البحرين، مصر، إيران، الأردن، المغرب، السعودية، السودان، سوريا، تونس، وتركيا وفي نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد T من الفترات فتغطي الفترة السنوية T من 1990-2015، ولكن في دراستنا هذه سوف نقوم باستخدام النموذج العام لانحدار النمو على سلاسل زمنية متوسطة لكل خمس سنوات، وبذلك يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل $(N \times T)$ هي 55 مشاهدة، حيث تم الاعتماد على بيانات البنك العالمي في عملية التقدير.

2. النموذج المستخدم:

على ضوء العينة المستخدمة في التحليل يتم استخدام دالة النمو التالية لدراسة أثر عوامل الاستقرار النقدي على النمو الاقتصادي:

$$LRGDPL = f(LM_2, LINF, LEX)$$

حيث أن:

$LRGDPL$: لوغاريتم معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي؛

LM_2 : لوغاريتم نمو عرض النقود بالمعنى الواسع؛

$LINF$: لوغاريتم معدل التضخم معبرا عنه بالتغيرات النسبية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)؛

LEX : لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي؛

وبشكل مختصر يمكن كتابة النموذج بصيغته العامة بوضع جميع المتغيرات التفسيرية تحت الرمز
كما يلي:

$$Y_{it} = \alpha_i + X_{j,i,t}\beta + \varepsilon_{it}$$

حيث :

Y_{it} : متجه عامودي $TN \times 1$ يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدولة i وللفترة t .
 α_i : ترمز للتأثير الخاص بكل بلد، حيث يقوم بحصر محددات النمو الاقتصادي التي لا يمكن حسابها
بالمتغيرات التفسيرية الأخرى، وهو بذلك يحسب الخصائص غير المشاهدة عبر الدول مع ثبات الزمن، كما
أن ذلك التأثير إما أن يخضع لمنهج التأثيرات الثابتة أو منهج التأثيرات العشوائية، ولتحديد المنهج الأكثر
ملائمة يطبق اختبار هوسمان.

β : متجه عامودي $K \times 1$ للمعلومات المراد تقديرها لكل متغير مستقل .

ε_{it} : متجه عامودي $TN \times 1$ الحد الخطأ العشوائي للدولة i أو للفترة t .

$X_{j,i,t}$: تمثل مصفوفة $TN \times K$ لعدد من المتغيرات المستقلة المؤثرة على النمو للدولة أوفي الفترة t ، حيث j
ترمز إلى المتغير أي $j=1,2,\dots,s$ زمن المتغيرات i ترمز إلى الدولة بمعنى $i=$
 $1,2,\dots,11$ ، ترمز إلى الفترة الزمنية $t = 1990, 1991, \dots, 2015$ من الفترات.

3. التقدير وتحليل النتائج:

من أجل اختبار تأثير عوامل الاستقرار النقدي على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال
أفريقيا (MENA)، يعرض هذا البند نتائج التقدير والتحليل القياسي لنموذج انحدار النمو لمجموعة الدول
المدرجة في الدراسة .

3-1- نموذج التأثيرات الثابتة أم نموذج التأثيرات العشوائية:

بالاستناد إلى الدراسات السابقة و باستخدام تحليل معطيات البانل لمتوسط خمس سنوات للفترة
1990 . 2015 و عينة من 11 دولة من دول " MENA " تم تحديد صيغة نموذج الانحدار وفق الصيغة
التالية :

$$LRGDPL_{it} = \alpha + \beta_1 LM_{2it} + \beta_2 LINF_{it} + \beta_3 LEX_{it} + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{it} \dots (1)$$

قمنا بتقدير النموذج (1) بثلاثة طرق ، و هي طريقة الدمج (Pooled OLS) و الآثار الثابتة و الآثار العشوائية، و الجدول (1) يعرض نتائج تقدير نموذج البانل الساكن باستخدام الطرق الثلاثة:

جدول رقم(1): نتائج تقدير النموذج الساكن لأثر عوامل الاستقرار النقدي على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (المتغير التابع $LRGDP_{it}$).

طريقة التقدير (Method of estimation)			المتغيرات التفسيرية
Random Effects (EGLS)	Fixed Effects (OLS)	Pooled (OLS)	
3,80(16,59)***	4,08(9,23)***	4.078(14,5)***	القاطع (Constant)
0,14(2,11)*	0,09(1,35)	0,20(2,27)**	LM ₂
-0,33(-6,08)***	-0,52(-2,49)***	-0,40(-6,17)***	LINF
0,06(2,007)**	0,34(1,42)	0,05(2,12)**	LEX
$\chi^2(3) = 15,055(p=0,0018)$			(h)test
$F_{(10,36)} = 5,80(p = 0,0000)$			(C.S.E)test
			(δ_i)
0,39	0,74	0,47	\bar{R}^2
11,53	11,86	15,67	F
0,36	0,32	0,46	S.E
55	55	55	N.of obs

المصدر: إعداد الباحثين من مخرجات البرنامج الإحصائي 9 EViews

* معنوي عند 10% ، ** معنوي عند 5% ، *** معنوي عند 1%

(h)test : housman test

(C.S.E) test: cross-section effects test

و على ضوء نتائج التقدير في الجدول رقم (1) ، نلاحظ أن الطريقة الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن هي طريقة الآثار الثابتة ، فبالمقارنة مع طريقة التقدير المدمج (pooled) نجد أن إحصائية (F) معنوية ، و بالتالي رفض فرض العدم القائل بتجانس قواطع الدول، مما يشير إلى أهمية تضمين الآثار المقطعية (μ_i) و الآثار الزمنية (γ_t) في النموذج ، و باستخدام اختبار (Hausman test) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة و الآثار العشوائية ، نجد أن مقدرة الآثار العشوائية غير متسقة ، و بالتالي تصيح مقدرة الآثار الثابتة (Effects Fixed) هي الأنسب ، إضافة إلى تحسن بعض الإحصاءات مثل معامل التحديد المصحح (74%) و الخطأ المعياري للنموذج (0,32).

و للتأكد من مناسبة التقدير بطريقة التأثيرات الثابتة عن التقدير بطريقة التكديس الكلاسيكي ، أجري اختبار آخر لفرضية العدم القائلة بعدم معنوية المتغيرات الصورية للدول داخل النموذج ، و ذلك باستخدام اختبار نسبة الإمكانات العظمى (Likelihood Ratio Effects Fixed Redundant) و كانت نتائج الاختبار كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(2):نتائج اختبار نسبة الإمكانات العظمى.

Effects Tests Fixed Redundant			
Pool : MONY2			
Test cross-section fixed effects			
P	d	Statis	Effects Test
rob.	.f.	tic	
0	(5.80	Cross-section F
.0000	10,36)	6021	
0	1	48.0	Cross-section Chi-

square	20807	0	.0000
--------	-------	---	-------

المصدر: إعداد الباحثين من مخرجات البرنامج الإحصائي **EViews 9**

تشير النتائج إلى أن القيمة الإحصائية لاختبار Chi – Square تساوي 48,02 و هي أكبر من القيمة الجدولية 18,307 عند مستوى معنوية 5% وبالتالي ترفض فرضية العدم و يقر بضرورة إضافة التأثيرات الثابتة إلى النموذج.

3-2- نموذج التأثيرات الثابتة وتحليل النتائج:

بعد تقدير نموذج الآثار الثابتة بطريقة المربعات الصغرى كانت النتائج كالتالي الموضحة في الجدول رقم 03:

جدول رقم (03): نموذج الآثار الثابتة.

Dependent Variable : LRGDPL ?

Method : Pooled Least Squares

Date : 02/23/17 Time : 12 :41

Sample : 2000 2004

Included observations : 5

Cross-sections included : 11

Total pool (unbalanced) observations : 50

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.0837	0.44196	9.23995	0.0000
LM2 ?	0.0908	0.06705	1.35533	0.1838
LINF ?	-	0.20726	-	0.0175

	0.5161	8	2.49035	
	72		9	
LEX ?	0.3451	0.24373	1.41614	0.1653
	69	8	8	
<hr/>				
Fixed Effects				
(Cross)				
<hr/>				
_DZA—C	—			
	0.5869			
	19			
_BHR—C	0.4822			
	01			
_EGY—C	0.0203			
	18			
_IRN—C	—			
	2.0433			
	49			
_JOR—C	0.4279			
	57			
_MAR—C	—			
	0.3508			
	15			
_SAU—C	—			
	0.0393			
	40			
_SUD—C	1.0316			

	51			
_SYR—C	–			
	0.2010			
	87			
_TUN—C	0.2596			
	51			
_TUR—C	1.2628			
	41			
Effects				
Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.8107	Meandependent		2.6730
	57	var		79
Adjusted R-squared	0.7424	S.D. dependent		0.6453
	20	var		05
S.E. of regression	0.3275	Akaike criterion	info	0.8368
	08			85
Sumsquaredresidual	3.8614	Schwarz criterion		1.3722
	03			51
Log likelihood	–	Hannan–Quinn		1.0407
	6.9221	criter.		55
	14			
F-statistic	11.863	Durbin–Watson		1.8189
	99	stat		62
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: إعداد الباحثين من مخرجات البرنامج الإحصائي EIEWS 9

ويمكن تلخيص هذه النتائج في النموذج التالي:

$$LRGDP_{it} = 4.08 + 0.09LM_{2it} - 0.52LINF_{it} + .34LEX_{it} \dots \dots (2)$$

$$(9.23^{***}) \quad (1.35) \quad (-2.49^{***}) \quad (1.42)$$

$$(\bar{R}^2 = 0.74) \quad (F^{cal} = 11.86) \quad (SE^{of} r = 0.32) \quad (DW = 1.81)$$

حيث الأرقام بين الأقواس هي القيم الإحصائية لـ t، فتعني *** أن المعلمة معنوية عند مستوى 1%، وتعني ** أن المعلمة معنوية عند 5%، أما * فتعني أن المعلمة معنوية عند مستوى 10%. كما تعني SE الخطأ المعياري للانحدار، DW القيمة الإحصائية لاختبار دارين واتسن، F القيمة الإحصائية لاختبار F، \bar{R}^2 معامل تحديد الانحدار المصحح.

من النموذج المقدر (2)، يلاحظ معنوية النموذج من خلال احصائية فيشر، كما تبين بأن النموذج قادر على تفسير 74% من التغيرات التي تحدث في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، كما أن قيمة الخطأ المعياري للانحدار صغيرة وقيمة دارين واتسن اقتربت من 2 مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء في النموذج.

ومن جانب آخر أظهر الانحدار وجود علاقة ايجابية بين نمو المعروض النقدي والنمو الاقتصادي في دول المنطقة وهذا يساند رأي كل من (ستيف، 1997) وكذلك (دوميكو، 2001)، ولكنه غير معنوي وتفسير ذلك أنه لا يمكن زيادة النمو دون حجم مناسب من الائتمان وزيادة في نمو المعروض النقدي فضلا عن توفير البيئة المالية لتعزيز معدلات النمو والمحافظة على ديمومته.

وتشير معلمة التضخم إلى وجود تأثيرات سلبية ومعنوية في معدل النمو الاقتصادي فيدول المنطقة، وهذا يساند دراسات كثيرة مثل دراسة (ساريل، 1995) و(خان والصنهاجي، 2001) وغيرها من الدراسات التي تجزم بأن فقدان الاستقرار النقدي ينعكس سلبا في النمو الاقتصادي، فالفشل في تحقيق الاستقرار النقدي ينتج عنه زيادة في معدلات التضخم والتي تنعكس سلبا في أداء مجمل النشاطات الاقتصادية وهذا يخفض من معدل النمو لاقصادي بسبب تراجع كفاءة توزيع الموارد عبر التغيرات التي تطرأ على الأسعار النسبية لهذه الموارد.

وبالانتقال إلى معلمة سعر الصرف الحقيقي والتي أظهرت وجود تأثيرات ايجابية بين معدل النمو الاقتصادي وسعر الصرف الحقيقي ولكنه غير معنوي وهذا راجع إلى أسعار الصرف المبالغ فيها حيث

تحد من القدرة التنافسية للقطاعات الديناميكية المنفتحة على الخارج غير أن هناك مؤشراً لعدم توافق أسعار الصرف يفيد بأن المبالغة في سعر الصرف كان لها تأثير خاص في بلدان المنطقة المصدرة للنفط التي تحصل على أعلى الدرجات في هذه الفئة من المحددات حيث تتفق هذه النتيجة مع الفكرة القائلة بأن امتلاك النفط يجعل البلدان عرضة للمبالغة في سعر الصرف.

لكن الآمال معقودة على الإصلاحات الهيكلية التي بدأت دول المنطقة في تطبيقها مؤخراً، وتتمثل في تيسير السياسة النقدية، والمتمثلة في زيادة مرونة سعر الصرف والذي سوف يسهم في دعم النمو الاقتصادي، واستقرار الاقتصاد الكلي، خصوصاً في حالات الدول التي تشهد تدهوراً في القدرة التنافسية، وتنامي ضغوط سعر الصرف الرسمي مثل الفجوة بين أسعار الصرف الرسمية وغير الرسمية كما في حالة مصر، إلى جانب محدودية عدم توافق الأصول والخصوم في الميزانية العمومية.

و فيما يخص عينة الدول المدرجة في التحليل يمكن تفسير هذه النتيجة إلى عوامل عدة تضم

التالي:

✓ عدم الاستقرار السياسي الممتد والنزاعات المستمرة في سوريا والعراق وليبيا واليمن؛

✓ أسعار النفط المتراجعة التي قلصت الإيرادات والنمو في الدول المصدرة للنفط؛

✓ الوتيرة الدائمة البطء للإصلاحات والتي تستمر في إعاقة حركة الاستثمار.

ويتوقع أن يصل معدل النمو في اقتصاديات المنطقة للعام الحالي إلى 3.6%، ويرتفع إلى 4.2% في عام 2017، بافتراض استمرار التقدم على صعيد الإصلاحات، في ضوء العراقيل التي تواجه جهود تعزيز النشاط الاقتصادي بدول المنطقة، والمتمثلة في الصراعات الإقليمية والاضطرابات الاجتماعية المستمرة، وضعف القدرات التنافسية، فضلاً عن المعوقات الهيكلية العميقة.

V. خاتمة:

تعتبر نماذج البائل من النماذج الملائمة في هذا النوع من الدراسات، نظراً لاهتمامها بكل من الأثر الفردي (الدول)، والأثر الزمني في تحديد العلاقة بين المتغيرات.

أما فيما يخص تأثير عوامل الاستقرار النقدي على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فوجدنا هناك تباين في التأثير بين متغيرات النموذج، بحيث كان هذا التأثير معنوي بالنسبة لمعدل التضخم، وغير معنوي بالنسبة لكل من معدل نمو المعروض النقدي وسعر الصرف الحقيقي.

وتعزى هذه النتائج إلى مجموعة من العوامل أهمها عدم الاستقرار السياسي الممتد والنزاعات المستمرة في بعض دول المنطقة، وكذا أسعار النفط المتراجعة التي قلصت الإيرادات والنمو في الدول المصدرة للنفط.

VI. الهوامش:

- (1): سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2009، ص 131.
- (2): زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، الأردن، 2006، ص 185.
- (3): Alexis Jasquemin et Autres ; Fondements d'économie politique ; De boek université ; Bruxelles ; 2001 ; p 430 .
- (4): إيمان إبراهيم اسماعيل، تقويم فاعلية السياسة النقدية في تخفيف حدة التضخم في العراق خلال المدة 1980-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة السليمانية، العراق، 2011، ص 50.
- (5): عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية، تحليل كلي وجزئي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص 284.
- (6): عبد المنعم السيد علي، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1975، ص ص 98-99.
- (7): علي حاتم عبد القريشي، تفعيل أدوات السياسة النقدية في الأقطار النامية مع الإشارة للعراق 1990-2001، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2005، ص 33.
- (8): عبد الرحمن يسرى وآخرون، الاقتصاد الدولي، الاسكندرية، دار الجامعة، 2006، ص 251.
- (9): عبد الله الطاهر وموفق علي خليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الكرك، مركز يزيد، 2006، ص 332.
- (10) : Michal Burda & Charles Wyplosz ,Macroeconomics A European Text ,2nd edition ,New York ,Oxford University press ,1997 , p 228.
- (11) :C.Ivan ,Johnson and W . William ,Roberts ,Money and Banking ,New York ,The Dragen press ,1989 ,p 117.

- (12): بسام أبو خضير وآخرون، علم الاقتصاد، أريد، دار الكندي، 1989، ص 240.
- (13): الموساوي ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2002، ص 40.
- (14): سلمان بوذياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1996، ص 109.
- (15) : Jean arrous ,les théories de la croissance ,édition seuil ,paris,1999,p9.
- (16) : Régis bénichi ,Marcnonschi ,la croissance aux xixème et xxème siècles,2^{ème} édition marketing,1990,p44.
- (17): محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 57.
- (18): هيثم عبد الله سلمان، علاقة النمو بالإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 21، العدد 81، 2015، ص ص 280-281.
- (19): ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 175-179.
- (20): محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001، ص 10.
- (21): بشيشي وليد، جمال سالم، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2012، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 45، ص 216-217.